

مفاهيم القرآن

(70) ومفكّرنا المعاصرين، وخاصةً أنّ الحاجة إلى ذلك - بعد قيام أوّل حكومة إسلاميّة من نوعها في بلد إسلاميّ هو إيران - قد أصبحت شديدةً وماسّةً في الوقت الذي يتطلّع فيه الكثير من المسلمين إلى إقامة الحكومة الإسلاميّة الواقعيّة في بلادهم أيضاً. إنّ غموض موضوع (الحكومة الإسلاميّة) جعل أكثر المسلمين في هذا العصر لا يعرفون عنها سوى؛ أنّها كبقية الحكومات القائمة في بعض البلاد الإسلاميّة التي تنتحل لنفسها صفة الإسلام واسمه، وهي أبعد ما تكون عن الإسلام جوهرًا وشكلًا، أسلوبًا وسياسة. إنّ الحكومة الإسلاميّة تمتاز بخصوصيّات وخصائص عديدة تميّزها عن جميع الحكومات الحاضرة - والغابرة - التي تتقمّص رداء الإسلام كذبًا وزورًا. إنّ التنبّع في الكتاب والسنة يقضي؛ بأنّ الحكومة في الإسلام تقوم بأحد أمرين، لكلّ واحد طرفه الخاصّ: 1- التنصيب الإلهيّ على الحاكم الأعلى باسمه وشخصه. وهذا فيما لو كان هناك نصّ أو نصوص على حاكميّة شخص معيّن على الأُمّة كما في النبيّ الأكرم صلّى الله عليه وآله وسلّم باتّفاق المسلمين، أو الأئمة المعصومين حسب ما يذهب إليه الشيعة. ومن المعلوم؛ أنّه لو كان هناك نصّ لما جاز العدول عنه إلى الطريق الآخر الذي سنشير إليه. 2- التنصيب الإلهيّ على صفات الحاكم الأعلى، وشروطه، ومواصفاته الكليّة فيما إذا لم يكن هناك تنصيب على الشخص، أو كان ولكن الظروف تحول دون الوصول إليه، والانتفاع بقيادته. ومن المعلوم؛ أنّ الطريق الثاني يؤخذ به في ظرف عدم الطريق الأوّل. وعلى كلّ تقدير؛ فالحاكميّة تنصيصيّة منه سبحانه مطلقًا، فهي إمّا بالتنصيب على الشخص المعيّن، أو بالتنصيب على المواصفات الكليّة، وإلى هذا القسم الثاني يرجع انتخاب الأُمّة حسب الشرائط والضوابط.